

Distr.: General
1 October 2019
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بموجب قراره ٢٤٨٠ (٢٠١٩) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وطلب إلى أن أقدم إلى المجلس تقريراً مرة كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ القرار. ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وفي وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة بقيادة سياسية من أجل إعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية المدنيين والحد من العنف القبلي في وسط مالي، وفي الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة دعماً لتحقيق هذه الأهداف. ويتضمن التقرير معلومات محدثة أيضاً عن التنسيق بين البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوات الفرنسية، وبعثتي الاتحاد الأوروبي في مالي. ويتناول التطورات الرئيسية التي حدثت في مالي منذ صدور تقريرتي السابق (S/2019/454) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩.

التطورات السياسية

٢ - هيمنت التحضيرات للحوار الوطني الشامل على التطورات السياسية التي طرأت عقب الاتفاق المبرم في ٢ أيار/مايو بين الحكومة وعدة أحزاب من المعارضة. وتم بصفة تدريجية توسيع نطاق الحوار، الذي كان يهدف في البداية إلى إجراء مشاورات مع الجهات المعنية بشأن تنقيح الدستور، ليشمل الإصلاحات السياسية والمؤسسية الرئيسية المرسومة في الاتفاق. وتواصلت المشاورات بشأن الإطار المرجعي للحوار ومدته والمشاركين فيه داخل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وفيما بينها.

٣ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، عين رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، ثلاثة ميسرين للإشراف على التحضيرات للحوار ولإجرائه، وهم البروفيسور بابا أخيب حيدرا، الذي يشغل منصب وسيط الجمهورية، وعثمان إيسوفي مايغا، رئيس الوزراء السابق، وأميناتا درامان تراوري، وهي وزيرة سابقة ناشطة سياسية.



وفي محاولة لضمان شمولية العملية، تشاور الميسرون مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، ومن بينهم رؤساء الدولة السابقون، ورؤساء الوزراء السابقون، وممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجمعيات الثقافية والجمعيات النسائية والشبابية ونقابات العمال، والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، وكذلك ممثلون عن القطاع الخاص ووسائل الإعلام.

٤ - غير أن بعض الأحزاب المعارضة، ومن بينها ائتلاف الجبهة من أجل صون الديمقراطية الذي يقوده زعيم المعارضة سومايلا سيسى، أعربت عن تحفظها على تعيين الميسرين، بينما أعلنت أحزاب أخرى أنها لن تشارك في الحوار الوطني الشامل. وفي ٢٧ تموز/يوليه، وجهت مجموعة تضم تجمعات مدنية وسياسية أنشئت حديثاً، تحمل اسم "أون كو مالي" (نحن نقول مالي)، انتقادات أعربت فيها عن عدم شمولية عملية الحوار ودعا بعض أعضاء المجموعة إلى تعزيز مشاركة الممثلين على المستوى المحلي.

٥ - بينما دعا ائتلاف الأغلبية الحاكم، معاً من أجل مالي، إلى تكثيف دعم الحوار والمشاركة فيه، مع أن ١٠ أحزاب سياسية تركت الائتلاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب خلافات بشأن الحوار. وفي ٦ حزيران/يونيه، شكلت تلك الأحزاب التحالف الخاص بها، وأطلقت عليه اسم "العمل الجمهوري من أجل التقدم". أما ائتلاف المرشحين لانتخابات عام ٢٠١٨ من أجل مالي، الذي يضم خمسة مرشحين رئاسيين سابقين أيّدوا السيد كيتا في الجولة الثانية من انتخابات عام ٢٠١٨، فقد علّق مشاركته أيضاً في ائتلاف معاً من أجل مالي، في ١٩ حزيران/يونيه، متّهماً الائتلاف بعدم معالجة المشاكل الملحة في مالي. ولكن هذين التجمعين السياسيين أكدا استعدادهما للمشاركة في الحوار الوطني الشامل.

٦ - وواصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع جميع الأطراف المعنية وبذل مساعيهم الحميدة لمعالجة الخلافات بين الأطراف السياسية الفاعلة ولتشجيعها على المشاركة بنشاط في الحوار، مؤكداً في الوقت نفسه على أهمية تعزيز مشاركة المنظمات النسائية والشبابية. وفي اجتماع عُقد مع القيادات النسائية في ١٤ حزيران/يونيه، أكد رئيس وزراء مالي، بوبو سيسى، من جديد أن المرأة ستضطلع بدور رئيسي في الحوار. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أطلق السيد سيسى، رسمياً الحوار الوطني الشامل في باماكو، بعد المصادقة على الإطار المرجعي للحوار ونظامه الداخلي. وسيشمل الحوار مناقشات بشأن اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والإصلاحات المؤسسية والسياسية، وقانون الوفاق الوطني، ودور السلطات التقليدية والدينية والنقابات والمنظمات غير الحكومية، ومسائل الحوكمة والتنمية، والجدول الزمني الانتخابي الجديد.

٧ - وإلى جانب التحضيرات للحوار الوطني الشامل، كثّفت الحكومة جهودها الرامية إلى الحيلولة دون تصاعد العنف القبلي وإعادة إرساء سلطة الدولة واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل معالجة الأزمة في وسط مالي. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أصدر السيد سيسى مرسوماً أنشأ الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي من أجل ضمان التنسيق الاستراتيجي والسياسي للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار هناك. وفي هذا السياق، عيّن السيد كيتا في ٢٠ حزيران/يونيه رئيس مالي السابق ديونكوندا تراوري ممثلاً سامياً له في منطقة الوسط.

٨ - وخلال الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه، قام السيد سيسى بزيارة دوائر بانكاس وباندياغارا ودوينترا وكورو، في منطقة موبتي، حيث أعطى إشارة الانطلاق لعملية تقديم المساعدات الغذائية الطارئة، وشجّع ويسّر إجراء حوار شامل بين المجتمعات المحلية، وأعلن عن نشر عسكريين وأفراد درك إضافيين إلى المنطقة، ليصل بذلك العدد الإجمالي لقوات الدفاع والأمن الوطنية الموجودة في المنطقة إلى ٣٠٠٠. وخلال الفترة

من ١ إلى ٥ آب/أغسطس، عاد السيد سيسي إلى وسط مالي وزار دائرة ماسينا الواقعة في منطقة سيغو، لترأس حفل التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية بين ممثلي الصيادين التقليديين (الدوزو) وجماعات الدفاع الذاتي من قبيلة الفولاني.

٩ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، صوتت الجمعية الوطنية لصالح تمديد ولاية أعضاء البرلمان للمرة الثانية، من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٢٠، بسبب التأخير في عملية مراجعة الدستور وفي تنظيم الانتخابات التشريعية. ومع أن المحكمة الدستورية أكدت عدم تعارض هذا التمديد مع الدستور في ٣ تموز/يوليه، أدان بعض أعضاء المعارضة السياسية التمديد ووصفوه بأنه غير دستوري.

١٠ - وللمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١٢، أجرت وفود برلمانية زيارات رسمية إلى وسط وشمال مالي، بدعم من البعثة المتكاملة، لتقييم مدى الإمساك بزمam عملية السلام. وخلال الفترة من ٩ إلى ١٧ تموز/يوليه، أجرت وفود تضم أعضاء في البرلمان من الأغلبية الحاكمة والأحزاب السياسية المعارضة زيارات إلى مناطق غاو وكيدال وموبتي وتاوديني وتمبكتو. وقد تحاورت تلك الوفود مع السلطات المحلية والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق والمجتمع المدني.

١١ - وخلال الزيارة التي قام بها الوفد البرلماني إلى كيدال في ١٦ تموز/يوليه، خطط الأمين العام للمجلس الأعلى لوحدة أزواد، العباس أغ إنتالا، لتنظيم احتفال لرفع العلم في معسكر آلية تنسيق العمليات في كيدال. ولكن أنصار الحركة الوطنية لتحرير أزواد لم يرحبوا بهذه المبادرة وواصلوا التعبير عن وجهات نظر مختلفة بشأن مركز كيدال. ونتيجة لذلك، ألغي الاحتفال، وفي ١٧ تموز/يوليه، أزال متظاهرون الإشارات إلى جمهورية مالي من لافتات مكتب الحاكم وأحرقوا علم مالي، واتهموا قيادة تنسيقية حركات أزواد بأنها قررت بشكل أحادي رفع العلم دون التشاور مع السكان.

١٢ - وفي ١٧ تموز/يوليه أيضاً، أصدرت جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق بيانات تدين أعمال المحتجين، وأعادت تأكيد التزامها بعملية السلام. وفي ١٨ تموز/يوليه، أصدر فريق الوساطة الدولية بيانا أيضاً يدين أعمال المحتجين التي وصفها بأنها اعتداء خطير على وحدة مالي، وذكر تنسيقية حركات أزواد بالتزاماتها المتعلقة بإعادة رموز الدولة إلى كيدال. وحدّثت الحكومة مرتكبي هذه الأفعال من العقوبات التي قد يخضعون لها نتيجة لأعمالهم.

١٣ - وازدادت حدة أزمة القيادة داخل ائتلاف الجماعات المسلحة بين الفصيلين المتنازعين من غاو وتمبكتو. وسعى كلا الفصيلين إلى إقامة ولاءات استراتيجية مع غيرهما من الجماعات المسلحة المتمثلة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، مما زاد من حدة الاستقطاب. وفي محاولة للتخفيف من حدة التوترات، ظل ممثلي الخاص، ورئيس لجنة متابعة الاتفاق على اتصال وثيق مع كلا الفصيلين ومع الجهات المعنية الأخرى.

١٤ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، في أول مرة يظهر فيها على الملأ رئيس الوزراء السابق، سوميلو بوبيي مايجا، منذ استقالته في ١٨ نيسان/أبريل، ترأس اجتماعاً في سيغو حضره حوالي ١٠٠٠ شخص من أنصار حزبه، المعروف باسم التحالف من أجل التضامن في مالي، وكرر تأكيد دعمه للسيد كيتا. وفي ١ آب/أغسطس، أعلن متحدث باسم محمود ديكو، وهو الزعيم الديني النافذ الذي قاد في وقت سابق من عام ٢٠١٩ الاحتجاجات الضخمة ضد حكومة رئيس الوزراء السابق، عن إطلاق تنسيقية الحركات

والجمعيات الموالية للإمام محمود ديكو والمتعاطفين معه التي يتمثل هدفها المعلن في توحيد جميع رابطات الشباب المسلمين حول المبادئ والقيم الإسلامية.

ثانياً - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

التدابير السياسية والمؤسسية

١٥ - أحرز بعض التقدم على مستوى تدابير الدفاع والأمن المنصوص عليها في الاتفاق، والعملية المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية. إلا أن تنفيذ الاتفاق ظل يتقدم ببطء عموماً. وعقب اعتماد الجمعية الوطنية مشروع قانونين بشأن مناطق التنمية، وقّع عليهما السيد كيتا في ٢٤ تموز/يوليه وأصبحا قانونين ساريين. ويحدد القانون الأول مبادئ إنشاء مناطق التنمية في مالي، بينما ينشئ القانون الثاني منطقة التنمية ويحدد أدوار ومسؤوليات الإدارات المؤقتة الشمالية الخمس وآليات مراقبة النفقات. وأنشأت الحكومة أيضاً صندوق تنمية لتفعيل المنطقة.

١٦ - وانخفضت النسبة المئوية للمسؤولين الإداريين المدنيين الموجودين في مراكز عملهم في شمال ووسط مالي من ٣١ إلى ٢٧ في المائة، ونُشر ٦٧ في المائة من الحكام، و ٥٣ في المائة من المحافظين، و ١٧ في المائة من نواب المحافظين. ويعزى انخفاض وجود الدولة أساساً إلى انعدام الأمن.

١٧ - ولا يزال تحويل الأموال إلى السلطات المحلية تحدياً رئيسياً نتيجة عدم وجود المرافق المصرفية والخدمات المالية في شمال مالي. وحتى ٢٨ حزيران/يونيه، حُصّصت نسبة ٢١ في المائة من ميزانية الدولة للسلطات المحلية، في حين أن اتفاق السلام ينص على أن تكون نسبة ٣٠ في المائة من إيرادات الدولة قد حولت إليها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد بذلت الحكومة جهوداً للوفاء بالتزاماتها بتخصيص مبلغ ٣,٥ ملايين دولار للإدارات المؤقتة على المستوى المحلي البالغ عددها ٢١ إدارة، غير أنه لم يجر صرف هذه المبالغ حتى الآن.

تدابير العدالة والمصالحة

١٨ - في ٢٤ تموز/يوليه، أصدر السيد كيتا قانون الوفاق الوطني. ويتضمن القانون، الذي اعتمد على نتائج مؤتمر الوفاق الوطني المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٧، عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز المصالحة عقب اندلاع أزمة عام ٢٠١٢. وتشمل هذه التدابير وقف الملاحقات القضائية، بما في ذلك التحقيقات الأولية ضد الأشخاص الذين يُحتمل أنهم ارتكبوا جرائم ولكنهم أعربوا عن ندمهم على ذلك، وتعويض الضحايا، وإعادة إدماج أولئك الذين نبذوا العنف في المجتمع. ولكن نطاقه لا يشمل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والاغتصاب، والجرائم التي لا تسقط بالتقادم.

١٩ - لكن ناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات تُعنى بحقوق الإنسان في مالي أكدوا أن قانون الوفاق الوطني يتضمن أحكاماً قد تؤدي إلى الإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم دولية، مثل التعذيب، مما يهدد بتقويض عملية العدالة الانتقالية ويحرم الضحايا من حقهم في معرفة الحقيقة وفي الحصول على تعويضات.

٢٠ - وواصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي تلقت إلى غاية تاريخ ٥ أيلول/سبتمبر، ١٩١ ١٤ شهادة قُدمت ٢٥٣ منها نساء (٤٤ في المائة)

وقدّم ٦٤٣ منها أطفال (أقل من ١ في المائة). ويُرتقب أن تبدأ الجلسات العلنية لسماع الدعوى في كانون الأول/ديسمبر.

٢١ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، أصدر السيد كيتا قانوناً يوسّع نطاق اختصاص الوحدة القضائية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ليشمل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مما سيوفر ركيزة تستخدمها الوحدة لمقاضاة مرتكبي الهجمات الواسعة النطاق.

٢٢ - وواصلت البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم إلى الوحدة القضائية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وفرقة التحقيق المتخصصة التابعة لها، بما في ذلك من خلال الدورات التوجيهية فضلاً عن توفير المعدات اللازمة للتحقيق من أجل تعزيز قدرات التحليل الجنائي. وحتى شهر تموز/يوليه، حققت الوحدة القضائية في ٤٥٨ قضية، من بينها ٢٠٠ قضية متعلقة بالإرهاب و ٤٥ قضية متعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية و ٢٣١ قضية متعلقة بمسائل جنائية عامة.

٢٣ - ولتعزيز أمن السجون، قدمت البعثة الدعم إلى الحكومة، بما في ذلك بتوفير وتركيب معدات أمنية ومعدات للمراقبة في السجون في الشمال والوسط، وفي كوليكورو حيث يوجد مساجين يُشتبه في ارتكابهم جرائم متصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية أو أدينوا بارتكاب تلك الجرائم.

الدعم المقدّم إلى لجنة متابعة الاتفاق

٢٤ - في ١٧ حزيران/يونيه، عقدت لجنة متابعة الاتفاق جلسة تشاورها الثالثة على المستوى الوزاري، وقد أدان المشاركون خلالها أعمال العنف المرتكبة في وسط مالي وكرروا تأكيد دعمهم للحكومة في معالجة الوضع هناك. وحثوا الأطراف الموقعة على الاتفاق أيضاً على السعي إلى ضمان إعادة رموز الدولة واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية والإدارية إلى منطقة كيدال.

٢٥ - وفي ١٥ تموز/يوليه، عقدت لجنة متابعة الاتفاق دورتها العادية السادسة والثلاثين التي اعتمد المشاركون أثناءها صيغة محدّثة لخريطة طريق تنفيذ الاتفاق. واتسم الاجتماع أيضاً بالشقاق المستمر داخل ائتلاف الجماعات المسلحة وانتهى الأمر بالفصيلين المتنازعين في الائتلاف إلى مغادرة الدورة.

٢٦ - وفي ١٩ آب/أغسطس، اجتمعت الأطراف الموقعة على الاتفاق بمناسبة الدورة السابعة والثلاثين للجنة متابعة الاتفاق. وأحاطت اللجنة علماً بتدريب ١٠٠٦ من المقاتلين السابقين من الجماعات الموقعة على الاتفاق والمجموعات المنشقة في السابق. ورحبت اللجنة باعتماد وإصدار التشريعات المتعلقة بمنطقة التنمية الاقتصادية الشمالية وقانون الوفاق الوطني. وأعلنت الحكومة أنها ستنشئ أمانة دائمة لمتابعتها الثلاثي مع الحركات الموقعة على الاتفاق لعقد اجتماعات بين الدورات العادية.

٢٧ - ورغم اعتماد قانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يطالب بتخصيص حصة تمثيل للنساء في المناصب العامة لا تقل نسبتها عن ٣٠ في المائة، يظل نقص تمثيل المرأة في لجنة متابعة الاتفاق مصدر قلق. ويواصل ممثلي الخاص، إلى جانب فريق الوساطة الدولية، تشجيع الأطراف الموقعة على الاتفاق على ترشيح النساء لعضوية جميع آليات رصد الاتفاق، إلى جانب العمل عن كثب مع الأطراف الموقعة لإنشاء مرصد مستقل للمرأة بهدف رصد تنفيذ الاتفاق.

٢٨ - وقد أثار إدراج مجلس الأمن خمسة أفراد إضافيين في قائمة الجزاءات في ١٠ تموز/يوليه بموجب قراره ٢٣٧٤ (٢٠١٧) ردود فعل في المناطق الشمالية، بينما ظلت الأطراف السياسية الفاعلة في باماكو صامتة في الغالب. وفي ١٢ تموز/يوليه، احتجّت تنسيقية حركات أزواد علنا على إدراج أحد أعضائها وهو أحمد آغ البشر في قائمة الجزاءات وأنكرت وجود أي صلات تربطه بالجماعات الإرهابية. وأثار إدراج العضو في البرلمان عن قضاء بوريم، محمد ولد متالي، موجة من الاحتجاجات في صفوف المنظمات الشبابية في منطقة غاو. أما إدراج هوكا هوكا آغ الحسني، من منطقة تمبكتو، فقد أثار ردود فعل متباينة بين منظمات المجتمع المدني التي أعربت عن أملها في محاسبته على الجرائم التي يُزعم أنه ارتكبها أثناء احتلال تمبكتو، وبعض المحاورين الذين شددوا على الدور الهام الذي اضطلع به في حل النزاعات بين القبائل في تمبكتو.

التطورات الإقليمية

٢٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أشارت بلاغات إلى أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل نفذت في عدة مرات عمليات تمهيط على امتداد الحدود بين مالي وبوركينا فاسو. ووجه عدد صغير من النداءات إلى البعثة المتكاملة لتقديم المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي.

٣٠ - وفي ٩ تموز/يوليه، عقدت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي اجتماع وزراء الخارجية الخامس، وقد تعهد الاتحاد الأوروبي خلال الاجتماع بتقديم مبلغ ١٢٠ مليون يورو إضافي للقوة المشتركة و ١٨ مليون يورو لعنصر الشرطة التابع لها. وفي ١٧ تموز/يوليه، عقدت البعثة المتكاملة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي اجتماعا ثلاثيا للإلمام بشكل أوضح بالمسائل المتعلقة بالعمليات وصرف المبالغ المتعهد بها والمسائل اللوجستية.

٣١ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، اعتمد مؤتمر قمة رؤساء دول مجموعة السبعة المعقود في بياريتز، فرنسا، إعلان بياريتز من أجل الشراكة بين مجموعة السبعة وأفريقيا وخطة عمل الشراكة في منطقة الساحل، مع الدعوة إلى أمور تكثيف التعاون العسكري لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وتعزيز الجهود الرامية إلى توطيد الحوكمة وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع في المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على دور المرأة في قيادة الأعمال والتحول الرقمي.

٣٢ - وظلت الحالة السياسية والأمنية في منطقة الساحل وفي ليبيا تؤثر سلبا على مالي والبلدان المجاورة، ولا سيما بوركينا فاسو والنيجر، وبشكل متزايد أيضا على الدول الأفريقية المطلة على خليج غينيا، نظرا لورود بلاغات عن وجود خلايا متطرفة عنيفة وتهديدات أو هجمات في توغو، وبنن، وكوت ديفوار، وغانا.

ثالثا - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

٣٣ - كثّفت البعثة المتكاملة تفاعلاتها مع الجهات الحكومية الرئيسية المعنية بشأن وضع خطة عمل لوسط مالي تكون مستلهمّة من خطة إعادة توطيد وجود الدولة في وسط مالي، وواصلت في نفس الوقت جهودها الرامية إلى دعم إعادة بسط سلطة الدولة واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في الوسط. ودعما لجهود السلطات في مالي الرامية إلى الحد من العنف والتوترات بين القبائل، مما يشكل شرطا مسبقا لعودة الموظفين الحكوميين في نهاية الأمر إلى المنطقة، قدمت البعثة الدعم أيضا لجهود

المصالحة، بما في ذلك بتوفير المساعدة التقنية والمساعدة على بناء القدرات من أجل إنشاء ثلاث لجان للمصالحة على مستوى الدوائر والبلديات في دوائر موبتي وباندياغارا وبانكاس، من منطقة موبتي، كما عززت لجنة المصالحة الإقليمية في منطقة سيغو. وقامت البعثة، في إطار جهود التواصل التي تبذلها خلال عملها في الوسط، ببث برامج إذاعية مخصصة لتوعية السكان المحليين بالعمل الذي تقوم به دعماً للحكومة.

٣٤ - وظلت عملية أوريكس الأولى التي أطلقتها البعثة المتكاملة في ٣٠ آذار/مارس، تشكل وجوداً رادعاً في الوسط. وساهمت الدوريات المتوسطة والطويلة المدى المشتركة بين قوة البعثة المتكاملة وشرطة الأمم المتحدة التي أُجريت في دائرتي باندياغارا وبانكاس، في منطقة موبتي، في خفض عدد الحوادث الأمنية المبلّغ عنها. وسمحت عملية أوريكس الثانية، وهي عملية تعزيز مدتها ثلاثة أسابيع، بتوطيد الجهود المبذولة في إطار عملية أوريكس الأولى، بإيفاد سريتين إضافيتين إلى دائرة كورو في منطقة موبتي. ونشرت قوات الدفاع والأمن الوطنية خمس سريات إضافية إلى المنطقة، فضلاً عن سريتين من الدرك بدعم من شرطة البعثة المتكاملة. وفي أواخر تموز/يوليه وآب/أغسطس، عرقل السكان المحليون دوريات عملية أوريكس احتجاجاً على الحالة الأمنية المتقلبة.

٣٥ - وخلص التحقيق الخاص الأولي المتعلق بحقوق الإنسان، الذي أجرته البعثة المتكاملة بشأن الهجوم على أوغوساغو في دائرة بانكاس الذي وقع في ٢٣ آذار/مارس، إلى أن الهجوم كان مخططاً ومنظماً ومنسقاً ويمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية. وأثبت التحقيق أن ما لا يقل عن ١٤٥ مدنياً من قبيلة الفولاني قُتلوا باستخدام بنادق كلاشنيكوف من طراز AK وبنادق صيد، وأن ٩٥ في المائة من المنازل قد أحرقت. وأنهت فرقة التحقيق المتخصصة تحقيقها الأولي في الهجوم في ١٥ أيار/مايو وفتحت تحقيقاً قضائياً. وحالياً، يوجد ما مجموعه عشرة متهمين في الحبس الاحتياطي. وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي إلى هذا التحقيق، كما قدمت الدعم في الموقع بعد الهجوم على قرية سوبان دا، في منطقة موبتي، في ٩ حزيران/يونيه الذي استهدف مدنيين من قبيلة الدوغون.

٣٦ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، زُعم أن القوات المسلحة المالية نفذت غارة جوية استهدفت قاعدة ميليشيا دان نان أمباساغو من جماعة الدوزو في قرية بانديوغو الواقعة في دائرة باندياغارا من منطقة موبتي. ولم تردّ أنباء عن حدوث أي إصابات. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت ميليشيا دان نان أمباساغو بياناً أدانت فيه الهجوم ودعت إلى نزع سلاح وتجميع كافة الجماعات المسلحة في وسط مالي.

رابعاً - التطورات الأمنية الرئيسية

٣٧ - ظلت الحالة الأمنية معقدة في منطقتي شمال ووسط مالي. واستمرت الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية، ولا سيما في شمال مالي، في استهداف قوات الدفاع والأمن الوطنية والبعثة المتكاملة والقوات الدولية باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والصواريخ وقذائف الهاون ونيران الأسلحة الصغيرة. وتسببت المواجهات بين الجماعات المسلحة وأهاليها في وقوع اشتباكات عنيفة في مناطق غاو وميناكا وتبكتو.

٣٨ - واستمرت التوترات بين تنسيقية حركات أزواد وأفراد قبيلة داوسهاك المنتسبين لحركة إنقاذ أزواد في منطقتي غاو وميناكا، وقد تضمنت اشتباكات عنيفة وقع في أغارناداموس على مسافة ٤٥ كيلومتراً

جنوب ثلاثاي في منطقة غاو يوم ٢٤ حزيران/يونيه وأسفر عن إصابات في كلا الجانبين. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أوفدت البعثة المتكاملة فريق تحقيق إلى موقع الحادث. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أفادت بلاغات بأن المجموعتين توصلتا إلى اتفاق على الوقف الفوري للأعمال العدائية وعلى إنشاء عدة آليات للمصالحة.

٣٩ - كما أن التوترات بين قبيلة ترمز وقبيلة أولاد إعيش العربيتين المواليين تباعا للحركة العربية الأزوادية - تنسيقية حركات أزواد والحركة العربية الأزوادية - بلاتفورم من أجل السيطرة على نقاط التفشيش الاستراتيجية ازدادت حدة في مدينة لرنب بمنطقة تمبكتو، وأدت إلى وقوع اشتباكات عنيفة خلّفت عددا كبيرا من الضحايا. ودعمت البعثة المتكاملة جهود المصالحة وساعدت على تنفيذ اتفاق خريطة الطريق الموقّع من قبل ممثلي المجموعتين، كما أفضت جهود الوساطة التي بذلتها حكومة موريتانيا إلى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في ٢٨ تموز/يوليه. وأثناء الدورة العادية التاسعة والثلاثين للجنة التقنية للأمن، وافقت اللجنة على أن تكون ضامنا لهذا الاتفاق، في حين تجري الأفرقة المختلطة للمراقبة والتحقق تحقيقا في الاشتباكات.

٤٠ - وظلت الحالة في منطقة مينكا غير مستقرة. وفي بلدة مينكا، تواصل تأثير انعدام الأمن على الجهات الفاعلة الإنسانية والمدنيين. وعلاوة على ذلك، لا تزال التوترات بين مختلف الجماعات المسلحة ملموسة، ولا سيما بعد تعزيز وجود تنسيقية حركات أزواد على حساب ائتلاف الجماعات المسلحة.

٤١ - وفي وسط مالي، ظلت النزاعات القبلية التي تفاقمت بسبب وجود الجماعات المتطرفة مسؤولة عن العديد من الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين وعن تدمير موارد العيش خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانت الدوائر الأكثر تضررا منها هي دوائر باندياغارا وبانكاس ودوينترا وكورو الواقعة في منطقة موبتي. وبفضل الزيارات التي أجراها رئيس الوزراء وتكثيف الجهود في المجالات السياسية والأمنية وفي مجال المصالحة بقيادة الحكومة وبدعم من الشركاء المحليين والدوليين، سُجّل انخفاض طفيف في مستوى أعمال العنف ويبدو أن ذلك أسهم في انخفاض في عدد الهجمات الواسعة النطاق. إلا أن المذبحة التي وقعت في قرية سوبان دا يوم ٩ حزيران/يونيه أودت بحياة أكثر من ٣٥ مدنيا من قبيلة دوغون، معظمهم من الأطفال. ولا تزال الهجمات على نطاق أصغر، بما في ذلك الأعمال الانتقامية، تغذي البلاغات التي ترد كل يوم تقريبا.

ألف - الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

٤٢ - نفّذ المتطرفون ٦٢ هجوما غير نمطي حدث معظمها في شمال مالي (٦٧ في المائة: في مناطق تمبكتو (١٥)، وغاو (١٤)، وكيدال (١٠)، وميناكا (٣))، و ٣١ في المائة في منطقة موبتي (١٧) ومنطقة سيغو (٢)، وهجوما واحدا في منطقة كاييس. وعدد هذه الهجمات مماثل للعدد المسجل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث تم تنفيذ ٥٩ هجوما وقع معظمها في المناطق الشمالية (٥٨ في المائة). ومع أن منطقة موبتي سجلت أكبر عدد من الهجمات خلال الفترة قيد الاستعراض، فقد انخفض العدد الإجمالي للهجمات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وواصلت البعثة المتكاملة تكثيف جهودها الرامية إلى التخفيف من آثار الهجمات غير النمطية، بما في ذلك في إطار عمليتي "فلاو" و "فلنت" (انظر الفقرة ٥٠ أدناه).

٤٣ - وظلت البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية مستهدفة من الهجمات غير النمطية. وقد تعرضت البعثة المتكاملة لـ ٢٠ هجوماً، في مناطق كيدال (٦)، وتمبكتو (٥)، وغازو (٤)، وموبتي (٣)، وميناكا (٢)، مما أسفر عن مقتل أحد المتعاقدين وإصابة ٢٥ من حفظة السلام و ٣ مدنيين و ٤ متعاقدين بجروح. وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تعرضت البعثة المتكاملة لـ ١٢ هجوماً أسفرت عن مقتل ٤ من حفظة السلام وإصابة ١٢ آخرين بجروح.

٤٤ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، عندما كانت ناقلة أفراد مصفحة تابعة لقوة البعثة المتكاملة ترافق قافلة إمدادات لوجستية اصطدمت بعبوة ناسفة على مسافة تناهز ٧٨ كيلومتراً جنوب شرق تمبكتو، على المحور الرابط بين بامبارا وماودي (منطقة تمبكتو)، مما أسفر عن جرح ستة من حفظة السلام. وفي ١٦ آب/أغسطس، اصطدمت مركبة مستأجرة تابعة للبعثة، كانت ضمن قافلة إمدادات لوجستية، بعبوة ناسفة على مسافة تناهز ٣٥ كيلومتراً شرق إيندليمان، بدائرة ميناكا، على المحور الرابط بين أنسونغو وميناكا. وأسفر الحادث عن مقتل أحد المتعاقدين المدنيين وعن إصابة اثنين آخرين بجروح. وفي ٢٠ آب/أغسطس، اصطدمت مركبة محصنة ضد الألغام تابعة للبعثة بعبوة ناسفة على مسافة تناهز كيلومترين اثنين شمال شرق معسكر البعثة المتكاملة في كيدال. وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أنها مسؤولة عن هذا الهجوم الذي تسبب في إصابة سبعة من حفظة السلام بجروح، من بينهم واحد أصيب بجروح خطيرة.

٤٥ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، انفجرت سيارة مفخخة في مدخل معسكر القوات الدولية في غازو، مما أدى إلى إصابة ٣٠ شخصاً من بينهم متعاقدان مع البعثة المتكاملة. وقد كان هذا الهجوم الوحيد الذي استهدف القوات الدولية خلال الفترة قيد الاستعراض.

٤٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استهدف ٣٢ هجوماً قوات الدفاع والأمن الوطنية، مما أسفر عن قتل ٤٢ فرداً وجرح ٣٣ آخرين مقارنة بـ ٣٥ هجوماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق أسفرت عن قتل ٦٧ جندياً وإصابة ٥١ آخرين بجروح.

٤٧ - وتعرضت الجماعات الموقعة على الاتفاق لـ ١٠ هجمات نفذتها عناصر متطرفة في مناطق غازو (٧)، وتمبكتو (٢)، وكيدال (١). وقُتل خمسة عناصر تابعين لتنسيقية حركات أزواد وأربعة عناصر تابعين لائتلاف الجماعات المسلحة، مقارنة بـ ١١ هجوماً استهدفت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق وأسفرت عن قتل ٤٣ شخصاً من أفرادها وإصابة ١٧ آخرين بجروح.

٤٨ - وظلت منطقة وسط مالي أكثر المناطق تضرراً من الحوادث الناجمة عن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع حيث وقعت فيها نسبة ٦٩ في المائة من الهجمات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٥١ من في المائة خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠١٨. ولا يزال المدنيون يمثلون الضحايا الرئيسيين لهذه الحوادث، إذ بلغ عددهم ١١٠ ضحايا في النصف الأول من عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ١١٢ ضحية في صفوف المدنيين أبلغ عنها خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨.

٤٩ - وخلال الفترة من ٨ تموز/يوليه إلى ١٧ آب/أغسطس، نفذت البعثة المتكاملة عملية "فلاو"، وهي عملية لجمع المعلومات الاستخباراتية ركزت على التقليل من التهديدات التي تشكّلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في شرق دوينتزا، بمنطقة موبتي. ومنذ ١٠ أيار/مايو، تضمنت عملية "فلنت"

إيفاد ١٠ بعثات إلى شرق دوينتزا، وسعت إلى الاستفادة إلى أقصى حد من أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة العشرة التي نشرتها البعثة وإلى توفير المستوى الأمثل لحماية محاور الطرقات الرئيسية في مالي وأمن القوافل.

باء - تدابير الدفاع والأمن المتوخاة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٥٠ - تم تسجيل تقدم نحو تنفيذ العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحتى ٩ أيلول/سبتمبر، كانت البعثة قد نقلت ما مجموعه ١ ٤٤٨ مقاتلاً سابقاً في آلية تنسيق العمليات إلى مراكز التدريب التابعة للجيش المالي. وبعد إنهاء التدريبات العسكرية الأساسية، ستخضع تلك العناصر إلى تدريبات متخصصة في الأماكن التي ستُنشَر فيها وحداتها في نهاية المطاف. إلا أن ذلك يتوقف على إنهاء صياغة خطة شاملة لإعادة نشر قوات الدفاع والقوات المسلحة المالية بعد إعادة تشكيلها.

٥١ - ومنذ ١٠ حزيران/يونيه، نقلت البعثة المتكاملة الأعضاء السابقين في آلية تنسيق العمليات من غاو وتبكتو إلى باماكو، ووفّرت لهم حصص الإعاشة والوقود لأغراض النقل البري. وعند وصول المقاتلين السابقين إلى باماكو، وفّرت الحكومة وسائل النقل إلى مراكز التدريب التابعة للقوات المسلحة المالية في منطقتي كوليكورو وسيغو، حيث حصلوا على أرقام تسجيلهم وأرقام هويتهم الأمر الذي يعني أنه قد تم إدماجهم رسمياً في القوات المسلحة والحرس الوطني، كما تلقوا تدريبات عسكرية أساسية أكملوها في ٢ أيلول/سبتمبر.

٥٢ - ورغم الشواغل التي أعربت عنها في البداية الجماعات الموقعة على الاتفاق بشأن نقل مقاتليها من كيدال، توصلت الأطراف إلى اتفاق تيسر بفضل المساعي الحميدة لممثلي الخاص. وخلال الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة التقنية للأمن المعقود في ٥ آب/أغسطس، اتفق المشاركون على نقل ما تبقى من عناصر تنسيقية حركات أزواد وائتلاف الجماعات المسلحة من كيدال إلى غاو. وفي ١٧ آب/أغسطس، شرعت البعثة في نقلهم من غاو إلى الجنوب.

٥٣ - وفي المجموع، عاد ٦٦٨ من الفارين من الخدمة سابقاً الذين انضموا إلى الجماعات المسلحة في عام ٢٠١٢ إلى القوات المسلحة الوطنية، وتم إلحاقهم مجدداً بوحداتهم السابقة مع الحفاظ على رتبهم، بما يتماشى مع أحكام الاتفاق.

٥٤ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أكملت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن مشروع المرسوم المتعلق بإدماج المقاتلين السابقين التابعين لآلية تنسيق العمليات في قوات الدفاع والأمن الوطنية. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن خطة عمل تتعلق بالاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، ومشروع المرسوم المتعلق بأساليب منح الرتب وإسناد القيادة، وإعادة تصنيف المقاتلين السابقين من الحركات الموقعة على الاتفاق وإدماجهم في الهياكل الحكومية ذات الصلة، بما فيها الخدمة المدنية وقوات الدفاع والأمن الوطنية.

٥٥ - وعقدت اللجنة التقنية للأمن أربعة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ركزت على نقل المقاتلين التابعين لآلية تنسيق العمليات، وعلى التعديلات التي يمكن إدخالها على تدابير المراقبة الحالية المتعلقة بالقوافل والأسلحة الثقيلة، وعلى نتائج التحقيق الذي أجرته الأفرقة المختلطة للمراقبة والتحقق في أحداث ثلاثي في منطقة غاو.

جيم - تقديم الدعم إلى مؤسسات الدفاع والأمن المالية

٥٦ - في ٢٩ آب/أغسطس، عقدت البعثة اجتماعا مع هيئة التنسيق في مالي من أجل تعزيز التنسيق العملياتي وتحسين أساليب تبادل المعلومات والاستخبارات بين القوات الوطنية والدولية في مالي. وعرض المشاركون خططهم الاستراتيجية الطويلة الأجل، واتفقوا على توسيع اهتمام الاجتماع ليشمل قوات الشرطة الوطنية والدولية وقوات الأمن الأخرى في المستقبل.

٥٧ - وخلال الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ١٣ تموز/يوليه، كثفت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة سلطات مالي على جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها بتنظيم دورة تدريبية أولى لموظفي مركز مالي لتحليل المعلومات الاستخبارية ومجمها. وسيسر الدعم المقدم لإنشاء قاعدة بيانات تبادل المعلومات الاستخبارية، بما في ذلك بيانات آليات الإنذار المبكر بشأن التهديدات الموجهة لموظفي الأمم المتحدة، وقوات الأمن والدفاع المالية، وكذلك للمدنيين.

٥٨ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أكملت البعثة تشييد معسكر القوات المسلحة الوطنية في أنديرامبوكان بمنطقة ميناك، وذلك بدعم أمني من عملية بارخان. وسيمكن هذا المعسكر قوات الدفاع والأمن الوطنية من الانتقال إلى هذا الموقع الاستراتيجي الواقع على الحدود مع النيجر.

٥٩ - وتمشيا مع مذكرة التفاهم المبرمة بين البعثة المتكاملة والحكومة، نفذت البعثة ١٠ عمليات إجلاء طبية وإجلاء للضحايا من أفراد القوات المسلحة الوطنية، كما قامت بإجلاء ١٦ مدنيا.

دال - التخفيف من حدة الأخطار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات

٦٠ - في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية على تخزين الأسلحة بشكل آمن، ولا سيما في منطقة الوسط، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال الفترة من ١٧ حزيران/يونيه إلى ٢٢ آب/أغسطس، بترميم مستودع كبير للأسلحة لفائدة الدرك الوطني في نينونو بمنطقة سيغو، ونظمت دورات تدريبية بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة لفائدة قوات الأمن الوطنية في غاو وباماكو.

خامسا - حماية المدنيين

٦١ - تواصل استهداف المدنيين بصورة مباشرة باعتبارهم ضحايا لأعمال العنف المتطرف والهجمات القبلية، وكذلك بصورة غير مباشرة باعتبارهم ضحايا للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وأعمال اللصوصية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وقع ٣٣١ حادثا قُتل خلالها ٣٦٧ مدنيا وجرح ٢٢١ مدنيا آخر كما تعرّض ٦٣ مدنيا للاختطاف. وتعكس هذه الأرقام زيادة طفيفة في مستوى العنف مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي سُجِّلَ أثناءها وقوع ٢٤٥ حادثا أسفرت عن مقتل ٣٣٣ مدنيا وجرح ١٧٥ مدنيا آخر واختطاف ١٤٥ آخرين. ومن هؤلاء الضحايا، قُتل ٣٧ مدنيا وجرح ٥٠ مدنيا آخر في إطار ٥٣ حادثا ناجما عن انفجار أجهزة متفجرة يدوية الصنع، مما يعكس زيادة مقارنة بالفترة السابقة التي قُتل أثناءها ١٢ مدنيا وأصيب ٢٢ بجروح نتيجة لوقوع ٤٤ حادثا.

٦٢ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، عقد الحاكم الجديد لمنطقة موبتي أول اجتماع للجنة الأمن الإقليمي المنشأة حديثا. وقد أنشئت اللجنة لتحسين تبادل المعلومات والتنسيق بين قوات الدفاع والأمن الوطنية وشرطة

الأمم المتحدة وقوة البعثة المتكاملة والعناصر المدنية التابعة لها، بهدف المساعدة على استعادة الأمن وتعزيز الجهود الرامية لتوفير بيئة ملائمة إجمالاً لحماية المدنيين في مناطق الوسط.

٦٣ - وظلت الأنشطة التي تضطلع بها عناصر مسلحة مجهولة الهوية وأثرها على المدنيين تشكل مصدراً للقلق في منطقة غاو. ومن أجل التصدي لارتفاع معدلات الجريمة في دائرة أنسونغو، اقترح حاكم منطقة غاو فرض حظر تجول على الدراجات النارية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة في بلدة أنسونغو، رغم الصعوبات التي سيواجهها تنفيذ هذا الإجراء. وفي سياق الإطار التشاوري بشأن أمن أنسونغو الذي أنشئ مؤخراً، تشاورت السلطات المحلية مع السكان المحليين بشأن تلك التدابير من أجل ضمان دعمها لها.

٦٤ - وعززت البعثة وجودها في دائرة أنسونغو إلى جانب تكثيف عملياتها هناك، كما وضعت خطة عمل متكاملة شاركت فيها العناصر المدنية والعسكرية والشرطية من أجل تحسين تواصلها مع السلطات المحلية والجهات المعنية، مع التركيز بشكل خاص على المرأة.

سادسا - حالة حقوق الإنسان

٦٥ - ظلت حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق. وقد وقعت معظم الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان في وسط مالي حيث وثقت البعثة ٨١ حالة انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، مما يمثل زيادة بنسبة ٣٣ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت ٦٦ حالة على الأقل مرتبطة بالعنف الناجم عن النزاعات القبلية. وحدثت حالات أخرى في الشمال (٧ في منطقة غاو، و ٦ في منطقة تمبكتو، و ٥ في منطقة ميناكا)، إلى جانب ٥ حوادث في منطقة كاييس و ٢ في منطقة كوليكورو، وحادثة واحدة في باماكو.

٦٦ - وخلفت هذه الانتهاكات والتجاوزات ٣٣٩ ضحية على الأقل (٢٦٢ رجلاً و ٣٢ امرأة و ٣٠ فتى و ١٥ فتاة). وكانت الجماعات المسلحة للدفاع الذاتي مسؤولة عن معظم انتهاكات حقوق الإنسان (٦٤) وقعت جميعها في منطقتي موبتي وسيغو، تليها الجماعات المتطرفة العنيفة (٢١) ثم الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق (٩). وتحققت البعثة من حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع واحدة ارتكبت في منطقة تمبكتو ووقعت ضحيتها فتاة.

٦٧ - بينما كانت قوات الدفاع والأمن الوطنية مسؤولة عن ست حالات انتهاك لحقوق الإنسان، منها حالة إعدام خارج نطاق القضاء لأربعة رجال في بلدية موندورو، وكذلك حالة تعذيب واحدة أدت إلى وفاة ضحية كان محتجزاً في غاو. وكانت السلطات الحكومية مسؤولة عن عدم التحقيق في ثلاث حالات وعن عدم مقاضاة مرتكبيها.

٦٨ - وفي ٩ حزيران/يونيه، تعرضت قرية سوبان دا الواقعة في منطقة موبتي لهجوم نفذته شباب من قبيلة الفولاني، حسب البلاغات، أودى بحياة أكثر من ٣٥ مدنياً، وفي ١٨ حزيران/يونيه، زُعم أن عناصر مسلحة من قبيلة الفولاني هاجمت قريتي يورو وغانغفاني وأن هذا الهجوم أسفر عن مقتل ٢٥ مدنياً في قرية يورو و ١٧ مدنياً في قرية غانغفاني. وخلص تحقيق أجرته البعثة المتكاملة إلى أنه قد قُتل ٣٥ مدنياً على الأقل من قبيلة دوغان (٧ رجال و ٦ نساء و ١١ فتى و ١١ فتاة)، لقي ٣٢ منهم حتفهم في مباني قام المهاجمون بإحراقها، وتم تشريد ما لا يقل عن ٣٢٩ شخصاً. ودُفن الضحايا في خمس مقابر جماعية،

وتعرّف الشهود على هوية بعض المهاجمين وأكدوا أنهم أفراد من قبيلة الفولاني من القرى المجاورة. ووثقت البعثة حالات تم فيها بث خطابات مفعمة بالكراهية على وسائل الإعلام الاجتماعية والتقليدية دعت إلى العنف في الأيام التي تلت الهجوم. ويتواصل التحقيق الوطني بشأن الهجوم، وأصدر قاضي التحقيق في الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية أمرا بإيداع تسعة أفراد في الحبس الاحتياطي.

٦٩ - وسُجّلت زيادة في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال من ١٤٥ حالة تم التحقق منها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٢٨٤ حالة في الفترة الحالية، وقد وقع ١٨٢ انتهاكا في منطقة موبتي وحدها تضرر منها ٢٣٥ طفلا في جميع أنحاء مالي، بما في ذلك ١٠ هجمات استهدفت مدارس.

٧٠ - وأجرت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح زيارة إلى مالي خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه. وقد دعت جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للبروتوكول المتعلق بنقل الأطفال المقبوض عليهم في العمليات العسكرية إلى جهات فاعلة مدنية معنية بحماية الأطفال، وحثت قادة الجماعات المسلحة إلى الإفراج عن جميع الأطفال المجندين في صفوفها وإلى وضع حد لجميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. وشجعت ممثلي الخاصة أيضا حكومة مالي على وضع خطة وطنية للوقاية عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٢٧ (٢٠١٨). وفي موبتي، اجتمعت مع زعماء القبائل المتضررة من العنف القبلي.

٧١ - ونظمت البعثة المتكاملة ٣٤ دورة توعية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة استفاد منها ٤٠٧ أفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية (من بينهم ٩٥ امرأة)، و ١٦٣ فردا من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (من بينهم ٤١ امرأة)، و ١٣٧ عضوا من أعضاء تنسيقية حركات أزواد (من بينهم ٢٦ امرأة)، و ٦٠ عضوا من أعضاء آلية تنسيق العمليات، و ٥٧ موظفا في حكومة مالي (من بينهم ١٩ امرأة). ونظمت البعثة أيضا خمس دورات إعلامية بشأن سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها لفائدة المسؤولين الحكوميين وقادة قوات الدفاع والأمن الوطنية والشركاء الآخرين المعنيين.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٧٢ - خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، تعرّض ١٦٨ ٥١٥ شخصا للتشريد داخل مالي مقابل ٣٥١ ٧٥ شخصا خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨، مما يمثل زيادة بنسبة ٤٥ في المائة. وقد سُجل أكبر عدد من الأشخاص المشردين الذي كان يناهز ٨٠ ٠٠٠ شخص في وسط مالي في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

٧٣ - وحتى ٣١ آب/أغسطس، كان يوجد في مالي ٨٣٦ ٢٦ لاجئا و ٩٨٧ طالبا للجوء، كان ١٣ ٥١٧ منهم من النساء و ١٣ ٣١٩ منهم من الرجال، معظمهم من بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وسجلت حالات العودة التلقائية والميسرة من مخيم امبره في موريتانيا زيادة خلال الفترة قيد الاستعراض، في حين لا يزال ١٣٩ ٠٢٠ لاجئا ماليا موجودين في البلدان المجاورة.

٧٤ - ونتيجة لانعدام الأمن بالإضافة إلى ما نتج عنه من قيود تعرقل الوصول إلى الأراضي وموارد العيش والأسواق، أصبح ٧٠٠ ٠٠٠ شخص، يوجد ٦٠ في المائة منهم في وسط مالي، في حاجة ماسة إلى مساعدات غذائية. وفي تموز/يوليه، كثف برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه حجم المساعدات لتزويد ٤٧٠ ٠٠٠ شخص بمخصص الإعاشة ولكن هذه الجهات ستحتاج إلى المزيد من التمويل للحفاظ على المساعدات في هذا المستوى.

٧٥ - وبلغ مجموع الأطفال الذين هم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية ١,٦ مليون طفل. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية السكان المشردين (٥٢ في المائة) هم دون ١٨ عاما وأن العديد منهم نساء وفتيات ذوات احتياجات إنسانية محددة. وقد تلقى ما مجموعه ٦٢٧ من ضحايا العنف الجنساني دعما طبيا ونفسيا واجتماعيا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكانت نسبة ٩٨ في المائة من هؤلاء الضحايا نساء، ونسبة ٥١ في المائة من هنّ دون سن الثامنة عشرة، وكانت نسبة ٢٨ في المائة من هنّ ضحايا للعنف الجنسي. واستمر التأثير السلبي للحالة الأمنية على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما ارتفع عدد المدارس المغلقة من ٨٦٦ مدرسة في آذار/مارس إلى ٩٢٠ مدرسة في حزيران/يونيه، من بينها ٥٩٨ مدرسة مغلقة في منطقة موبتي وحدها، وقد تضرر من ذلك ٦٠٠ ٢٧٧ طفل.

٧٦ - ولا تزال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشكل تهديدا خطيرا محققا بالجهات الفاعلة الإنسانية في جميع أنحاء شمال ووسط مالي. وفي ٦ تموز/يوليه، اصطدمت مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية مالية بجهاز متفجر في دائرة غوندام بمنطقة تمبكتو، مما تسبب في إصابة اثنين من العاملين لدى المنظمة.

٧٧ - ونظرا لتدهور الحالة الإنسانية في مالي، تم تنقيح خطة الاستجابة الإنسانية في تموز/يوليه إلى الأعلى لتصل إلى ٣٢٤ مليون دولار. وحاليا، يُقدر عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية بحوالي ٣,٩ ملايين شخص مقارنة بـ ٣,٢ ملايين في كانون الثاني/يناير.

ثامنا - قدرات البعثة

الأفراد العسكريون

٧٨ - حتى ١٠ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم ١٢ ٦٤٧ فردا، وهو ما يمثل نسبة ٩٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٣ ٢٨٩ فردا، من بينهم ٤٠ مراقبا عسكريا، و ٤٩٤ ضابطا من ضباط الأركان، و ١٢ ١٥٣ فردا من أفراد المفرزات. وشكلت نسبة النساء ٣,٢٩ في المائة من الأفراد العسكريين.

٧٩ - وأُنحت مفرزة الطائرات العمودية الكندية عملية نشرها في ٣١ آب/أغسطس. وإلى أن تبلغ مفرزة الطائرات العمودية الرومانية مستوى قدرتها التشغيلية الأولية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ستواجه البعثة المتكاملة نقصا حادا مما سيؤثر على تنقلها ومرونتها وقدرتها على الاستجابة. وتم استئجار طائرة عمودية مع فريق متكامل للإجلاء الطبي الجوي لتقديم الخدمات من غاو. ويوفر هذا الحل التجاري تديرا مؤقتا لضمان استمرار خدمات الإجلاء الحيوية التي تقدمها البعثة.

أفراد الشرطة

٨٠ - حتى ١٠ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم ١ ٧٥٣ فرداً، أو ٨١,٩٢ في المائة من القوام المأذون به، من بينهم ٣٢٨ من أفراد الشرطة المقدّمين من الحكومات، وكانت نسبة ٢١,٦٤ في المائة منهم نساء، و ١ ٤٢٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، وكانت نسبة ١٠,٣٨ في المائة منهم نساء.

٨١ - وما زالت وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة بدون ناقلات جند مدرّعة. ولسد هذه الثغرات وتعزيز التنقل العمليّاتي للوحدتين، تواصل الأمانة العامة العمل مع البلدان المساهمة بقوات شرطة.

الموظفون المدنيون

٨٢ - حتى ٩ أيلول/سبتمبر، تم نشر ٨٨ في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بما في ذلك ٩١ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٨٥ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨٦ في المائة من الموظفين الوطنيين. وقد شغلت النساء نسبة ٢٧ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣٥ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٨ في المائة من وظائف الموظفين الوطنيين.

تنفيذ خيارات التكيّف

٨٣ - عملاً بالتوصيات المتعلقة بإجراء تعديلات كبيرة محتملة على البعثة المتكاملة الواردة في تقريره السابق، شرعت البعثة في إدخال تغييرات على حجمها وقوتها وعلى وحدات الشرطة التابعة لها، بما يشمل وضع خطط طويلة الأجل للإيواء والنشر إلى مختلف المواقع الميدانية. وسيطلب التنفيذ الكامل لخطة التكيّف أن تقوم حكومة مالي بتخصيص أراض على وجه السرعة لهذا الغرض، ولا سيما في منطقتي موبتي وكيدال. ولا يزال من الضروري وضع مفهوم للمرونة اللوجستية سيسمح للقوة وشرطة الأمم المتحدة بأن تكون استباقية وقادرة على الاستجابة. وسيكون ضمان تخصيص موارد للبعثة متناسب مع ولايتها في غاية الأهمية.

٨٤ - وقد اتخذت البعثة المزيد من الخطوات الهادفة لزيادة الحماية والمرونة والسرعة أثناء تنقلها واتخاذ وضعية استباقية في مناطق انتشارها بسبل منها تمديد عملية أوريكس الأولى وإطلاق عملية أوريكس الثانية (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه). وقد ركزت الاستراتيجية العامة لتكيّف البعثة المتكاملة على زيادة تحركات البعثة للتأقلم مع بيئة العملياتية الدينامية، ولا سيما في وسط مالي، وعلى تقليص مدة استجابتها. وسيؤدي التعديل إلى تركيز الجهود على مجموعة مختارة من المراكز السكانية الرئيسية، وتعزيز القدرات من خلال زيادة القدرة على التحرك وتشكيل وحدات مرنة وتحويل الوحدات، مثل كتائب المشاة وقوة الرد السريع المنتشرة حالياً.

٨٥ - ومن المقرر أن يبدأ تسليم معسكر البعثة في ديابالي إلى القوات المسلحة الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، باتباع نهج تدريجي من أجل تأمين القاعدة والمنطقة المحيطة بها خلال عملية التسليم، بما في ذلك فترة ستقاسم خلالها البعثة المتكاملة والقوات المسلحة الوطنية المعسكر قبل أن تنسحب البعثة منه تماماً.

- ٨٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تعزيز وجودها المدني في الوسط. وتواصلت التحضيرات لنقل إحدى وحدات الشرطة المشكّلة من بامكو إلى منطقة موبتي ولكنها تتوقف على توافر حيز إضافي في المعسكر الموجود في الوسط. فقد بلغ المعسكر الموجود في موبتي قدرته الاستيعابية القصوى ولا يمكنه أن يستوعب وحدات إضافية. واستعدت البعثة أيضا لعملية نشر ما مجموعه ٦٥٠ فردا من كتيبة مشاة كوت ديفوار إلى تمبكتو، مما سيعزز مرونة وخفة حركة القوة.
- ٨٧ - وقد تم التوصل إلى اتفاق أولي بشأن نقل الأنشطة التدريبية من شرطة البعثة المتكاملة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي التي يُتوقع نقلها بحلول تموز/يوليه ٢٠٢٠.

الجهود الرامية إلى تحقيق الأداء الأمثل

- ٨٨ - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تحسين أدائها عملا بإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنبثق عن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وكذلك مع خطة العمل المستمدة من تقرير الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز المعنون "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة: علينا تغيير طريقة عملنا المعتادة". وتم تنفيذ عدد من التدابير الرامية لتعزيز تأهب الموظفين المدنيين العاملين في البعثة المتكاملة وتأهب الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، بما في ذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية أثناء العمل في البعثة وقبل النشر على عمليات إبطال مفعول الذخائر المتفجرة وعلى إجراء تحقيقات بعد وقوع انفجارات.
- ٨٩ - ومن أجل تعزيز القدرات العملية للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، تعمل البعثة المتكاملة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتدارك أوجه النقص وكفالة أن تستوفي جميع المعدات المملوكة للوحدات المنشورة الشروط الواردة في مذكرات التفاهم المبرمة وأن تليي بيان احتياجات الوحدات الخاص بالبعثة. وخلال الفترة المستعرضة، نقل أحد البلدان المساهمة بقوات ١١ ناقلة أفراد مدرّعة إلى وحدته في تمبكتو، مما أدى إلى تحسين قدرة الوحدة على التنقل. ومع ذلك، لا تزال الكتيبة بحاجة إلى ٢٠ ناقلة أفراد مدرّعة.
- ٩٠ - ولا يزال عدد من المفزات يواجه نقصا كبيرا في الذخيرة، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ العمليات وعلى المشاركة في التدريبات. وتعمل الأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات المعنية من أجل تلبية احتياجات البعثة المحددة من الذخيرة.

- ٩١ - وفي سياق إطار تقييم الأداء، خضعت ثلاث وحدات عسكرية للتقييم في جملة التقييمات التي أجراها قائد القوة. وغطت التقييمات فهم الولاية، وتقديم الدعم، والقيادة والتحكم، والتدريب والانضباط، والإمداد بمقومات البقاء، والصحة. وتضمنت أيضا تقييما لاستعداد الوحدات وقدرتها على تنفيذ المهام المسندة إليها فيما يتعلق بحماية المدنيين. ومع أن التقييمات أشارت إلى التقدم الذي أحرزته الوحدات، فلا تزال هناك بعض أوجه القصور في توافر المعدات الشخصية والمهارات الأساسية للجنود مثل إجراءات استخدام الأجهزة اللاسلكية وتخزين الذخيرة.

- ٩٢ - وأكملت البعثة المتكاملة تقييم جميع وحدات الشرطة المشكّلة التابعة لها. واتضح من التقييم أن أداء الوحدات جيد وملئم لاحتياجات البعثة، رغم الكشف عن ثغرات في وحدتين اثنتين متصلتين

بالاكتفاء الذاتي، والصحة، والتدريب. وقد وُضعت خطتان لتحسين الأداء في كلتا الوحدتين لمعالجة تلك المشاكل.

٩٣ - وفي تموز/يوليه، أطلقت البعثة نظاماً شاملاً لتقييم الأداء في سياق عملية مسح أولي، مما سمح بالتحديد الأولي للعوامل الرئيسية المحركة للتغيير في مالي. وسيُضطلع بمزيد من الأنشطة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من أجل بلورة إطار للتأثير، بالاعتماد على مسح السياق.

سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٩٤ - واصلت البعثة المتكاملة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن في معسكراتها بترتيب نظم للمراقبة الإلكترونية في كيدال وموبتي، وتوسيع نظمها للاتصالات الداخلية في معسكرات أغيلهوك، وبير، ودوينترا، وغوندام، وميناكا، وتيساليت. وتكمل هذه الجهود تدابير أمنية إضافية نفذت بالفعل في العديد من المعسكرات. وقد بلغ هذا المشروع في المعسكرات مرحلة متقدمة ويرتقب أن يكتمل بحلول شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٩٥ - وواصلت البعثة المتكاملة أيضاً تعزيز قدراتها في مجال إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، بسبل منها نشر أفرقة مستقلة للإجلاء الطبي الجوي.

السلوك والانضباط

٩٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تم تسجيل ادعاءين بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ويجري الآن التحقيق فيهما. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الهادفة لمساعدة الضحايا ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بوسائل منها تدابير الإنفاذ، والتدريب، وأنشطة التوعية لتعريف السكان المحليين والأفراد بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

القضايا البيئية

٩٧ - واصلت البعثة المتكاملة بذل جهودها الرامية إلى تقليص أثرها البيئي إلى أدنى حد، وتضمنت هذه الجهود تقديم خطة عملها البيئية على نطاق البعثة في تموز/يوليه التي عُرضت فيها البيانات المتعلقة بأدائها البيئي والعلامة التي حصلت عليها.

٩٨ - وفي منطقة كيدال، أكملت البعثة التقييم البيئي الأولي لمشروع مدرج كيدال الذي تضمن تقييماً للمخاطر وخطة للإدارة البيئية، ووقّعت البعثة اتفاق تنفيذ مشترك مع القوات الدولية بشأن تقديم خدمات المطارات في شمال مالي في تموز/يوليه.

تاسعا - ملاحظات

٩٩ - شكّل توقيع اتفاق سياسي بين الحكومة وبعض أحزاب المعارضة السياسية في وقت سابق من عام ٢٠١٩ خطوة هامة نحو التخفيف من حدة التوترات السياسية. وقد أتاح إطلاق الحوار الوطني الشامل في ١٦ أيلول/سبتمبر فرصة هامة لجميع الجهات الفاعلة في مالي للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الملحة ولتعزيز التوافق في الآراء بشأن الإصلاحات الأساسية المقبلة التي ستضع الأسس الكفيلة بجعل مالي أكثر سلاماً واستقراراً. ومُثّل إجراء مشاورات على نطاق البلد بأكمله مع فئات متنوعة من المجتمع واتباع

نُهج ينطلق من القاعدة خطوةً حيوية، وأنا أشعر بالتفاؤل من تأكيد الحكومة أن المرأة ستشارك في هذه العملية. وأحث الحكومة والمعارضة السياسية والحركات الموقعة على الاتفاق والمجتمع المدني على الحفاظ على روح التوافق والتعاون وعلى التقدم بسرعة من أجل تنويع عملية الحوار بنتائج ملموسة لتفادي المزيد من التأخير في تنفيذ الاتفاق وتجنب تعرّض البلد لأزمة مؤسسية أخرى. ويجب إعطاء الأولوية لتسريع وتيرة واختتام عملية الإصلاح الدستوري، وهي خطوة ضرورية لكي يتسنى إجراء عمليات الإصلاح الهامة الأخرى، ولا سيما انتخاب برلمان جديد، وإعادة نشر وحدات قوات الدفاع والأمن الوطنية بعد إعادة تشكيلها وإصلاحها.

١٠٠ - وأرحب بالتقدم المحرز نحو إدماج المقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في القوات المسلحة في إطار العملية المعجلة لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأفراد السابقين المنتسبين لآلية تنسيق العمليات. وقد أكمل أكثر من ١٠٠٠ مقاتل سابق التدريبات وأُدججوا في القوات المسلحة الوطنية والحرس الوطني، إضافة إلى أكثر من ٦٠٠ من الفارين من الخدمة. ويُعتبر ذلك خطوة هامة. ومن المهم الآن الحفاظ على هذا الزخم وإعادة نشرهم فعلا، الأمر الذي يكتسي أهمية حاسمة لاستعادة سلطة الدولة في شمال مالي ومكافحة الإرهاب. وأنا أدعو جميع الأطراف إلى العمل معا وبمحسن نية من أجل وضع خطة شاملة يتفق عليها الجميع في إطار رؤية وطنية أشمل لإصلاح القطاع الأمني. ويجب أن يتحلى جميع الأطراف بقيادة قوية وعزم سياسي على طي صفحة الماضي والتقدم نحو مستقبل أفضل للجميع الماليين. ولكن يؤسفني التأخير في تنفيذ عدة جوانب من الاتفاق، مثل إدخال إصلاحات لتحقيق اللامركزية، وإصلاح قطاع الأمن، والتنمية الاقتصادية، وتدابير العدالة والمصالحة، بسبب النزاعات المستمرة بين الحركات الموقعة على الاتفاق وداخلها. وأدعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق وإلى التعجيل بتنفيذه وفقا للصيغة المحدثة لخريطة الطريق. وأحث الأطراف على اتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة عدد النساء المشاركات في آليات رصد وتنفيذ الاتفاق وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية.

١٠١ - ورغم إيفاد إدارات مؤقتة إلى شمال مالي، لا تزال استعادة سلطة الدولة وبسطها فعليا تشكل تحديا رئيسيا، ولم يتسنّ لسكان شمال مالي بعدُ جني فوائد من اتفاق السلام الذي وقّعه قادتهم في عام ٢٠١٥. ولا يؤثر انخفاض معدل إيفاد موظفي الدولة سلبيًا على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية فحسب، بل إنه يقوض أيضا ثقة السكان المحليين في الدولة. وأود أن أعرب عن أسفي الشديد للحادث الذي وقع مؤخرا في كيدال عندما أحرق المتظاهرون العلم الوطني المالي بمناسبة زيارة قام بها أعضاء في البرلمان إلى المنطقة. وثمة حاجة ملحة إلى أن تتخذ الجماعات المنحدرة من كيدال التي وقّعت على الاتفاق خطوات ملموسة لتهيئة بيئة ملائمة لعودة وجود الدولة وخدماتها إلى هذا الجزء من البلد. وسيطلب ذلك توعية السكان المحليين بوحدة دولة مالي وقبولهم لذلك في نهاية المطاف. وتبعث الزيارات التي قام بها أعضاء البرلمان إلى كيدال على التفاؤل، لأنها خطوة رمزية نحو عودة وجود الدولة وخدماتها. وقد أصبح التشريع المتعلق بإنشاء منطقة التنمية الشمالية ساري المفعول الآن، وأنا أحث جميع الأطراف والشركاء الدوليين على اتخاذ التدابير اللازمة لتصبح هذه المنطقة واقعا ملموسا يعود بالفائدة على السكان الذين يعيشون في شمال مالي.

١٠٢ - ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة الأزمات في مالي، ولا سيما في الوسط. وهم يعانون من تزايد الحوادث المتصلة بالجرائم والنزاعات القبلية، التي تستغلها الجماعات المتطرفة العنيفة لحشد الدعم لها

واجتذاب المجندين. وأنا أرحب بتكثيف الجهود السياسية والأمنية وجهود المصالحة التي تبذلها السلطات المالية والبعثة المتكاملة من أجل وضع حد لحلقة العنف المميت وحماية المدنيين. وأرى أن إنشاء الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي وزيارات السيد سيسى إلى المنطقة التي يسرت توقيع عدد من اتفاقات المصالحة المحلية من المؤشرات المشجعة. وهي تشكل خطوات هامة تعكس اعترافاً بأن الحلول الطويلة الأجل لتحقيق الاستقرار في وسط مالي هي ذات طابع سياسي. ولكي تكون هذه الحلول دائمة، يجب أن تقتزن مبادرات للعدالة والمصالحة. وأدعو سلطات مالي إلى التعجيل بإتمام وتنفيذ تنقيح الاستراتيجية الشاملة بقيادة سياسية الهادفة لمعالجة الوضع في الوسط وإلى تخصيص الموارد اللازمة لضمان تنفيذها بسرعة. وأكرر التأكيد على أهمية تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة ليكون ذلك رادعاً مهماً يثني عن ارتكاب أعمال العنف.

١٠٣ - وأنا أدين بشدة الهجمات التي استهدفت البعثة المتكاملة والقوات الوطنية والدولية. وإنني أشعر بالسخط من عدد الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي زرعتها بعض الجماعات على الطرق الرئيسية في شمال ووسط مالي، والتي أودت بحياة عدد كبير جداً من المدنيين وأفراد الأمن. ولقد شعرت بحزن كبير لوفاة أحد المتعاقدين مع البعثة المتكاملة وإصابة ٢٥ من حفظة السلام و ٤ متعاقدين منذ شهر حزيران/يونيه، وأود أن أذكر الجميع بأن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي. وأود أن أشيد بالجهود التي تبذلها البعثة للتخفيف من أثر الهجمات غير النمطية ولجعل مالي أكثر أماناً لشعبها، ولكن مستوى التهديدات لا يزال مرتفعاً. كما أن السياق الأمني المتتردي يزيد من حدة الأزمة الإنسانية، إذ أنه يعمق انعدام الأمن الغذائي ويعرقل إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ولهذا أدعو الحكومة والشركاء الدوليين إلى مضاعفة الجهود الرامية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة، بما في ذلك بحشد المبالغ المالية اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية لمالي.

١٠٤ - ويتطلب تحقيق الاستقرار في مالي التصدي للتحديات العابرة للحدود. ولا تزال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مهمة للغاية لمكافحة الجماعات المسلحة المتطرفة. ويجب عليها أيضاً أن تضطلع بدور رئيسي في التصدي للاتجار بالأشخاص والسلع غير المشروعة والأسلحة والمخدرات. وقد مكّن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن برفع القيود الجغرافية المفروضة على تقديم المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي إلى القوة المشتركة جميع المفززات من الاستفادة من الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة. وهذا أمر هام ولكنه غير كافٍ، إذ يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يدعم القوة المشتركة لكي تعمل بكامل طاقتها بتوفير تمويل مستمر ويمكن التنبؤ به. وأرحب، في هذا الصدد، بجهود التحالف من أجل منطقة الساحل والشراكة الجديدة بين مجموعة السبعة وأفريقيا، وكذلك بخطة عمل الشراكة في منطقة الساحل، وأدعو المجتمع الدولي إلى إعطاء دفع لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم المنطقة. ولا يمكننا إتاحة الانتقال من مرحلة تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ لتقليص احتياجات السكان وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة إلا باتباع نهج أكثر تنسيقاً وتكاملاً وشمولاً يجمع بين التدابير الأمنية والأنشطة الإنسانية والجهود الإنمائية الطويلة الأجل. ولوضع حد للتصعيد وتفادي وقوعه، يجب أن يكون أمام الناس، ولا سيما الشباب، مستقبل واعد وآفاق تتجاوز حدود تلبية احتياجاتهم اليومية.

١٠٥ - ويعتمد المستقبل على إدخال إصلاحات سياسية ومؤسسية فعالة، الأمر الذي يتطلب التزام الطبقة السياسية بأسرها، ولا سيما المعارضة السياسية، كما يعتمد على الإرادة السياسية للأطراف الموقعة على الاتفاق ومدى رغبتها في تسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق. وأوجه دعوة، بشكل خاص، إلى أحزاب المعارضة السياسية لكي تغتني فرصة الحوار السياسي وتشارك فيه بحسن نية ولكي تبذل مجهودا للنهوض بالسلام والديمقراطية وسيادة القانون في مالي.

١٠٦ - ويتطلب ضمان مستقبل أفضل لجميع الماليين أيضا أن تستقر الحالة الأمنية في الوسط وتعود سلطة الدولة إلى الشمال والوسط. ويجب تزويد البعثة بالموارد اللازمة لتقديم الدعم في هذه المناطق. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو الحكومة إلى إتمام الاتفاقات المتعلقة بتخصيص أراض من شأنها أن تسمح للبعثة بتوسيع معسكرها في موبتي من أجل زيادة حجم وجودها المدني والعسكري في الوسط، وبناء مدرج في كيدال لتيسير تنفيذ ولايتها وإتاحة النقل الحر للسلع والخدمات إلى المنطقة. كما أحث البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وكذلك الجهات المانحة التي تقدم الدعم الثنائي، في إطار إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على تزويد الأفراد النظاميين التابعين للبعثة المتكاملة بالمعدات والتدريبات اللازمة من أجل تعزيز حماية المدنيين، في حين يواصل المقرر العمل على تكوين قوات وأفراد شرطة لديهم المعدات المتخصصة والخبرة اللازمة في مالي.

١٠٧ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص، محمد صالح النظيف، على أداء دوره القيادي بامتياز وعلى تفانيه، وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، على التزامهم بتحسين حياة شعب مالي. وأود أيضا أن أثني على جهود المنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية على ما يقدمونه من دعم متواصل إلى مالي.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
حتى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة					
	الخبراء المؤهلون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات					
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
النمسا	٢	صفر	٢						
بنغلاديش	١ ٢٧٨	١٧	١ ٢٩٥	١	٢٣٥	٢٧٩	٢٣٦	٤٤	٢٨٠
بلجيكا	٣٣	٥	٣٨						
بنن	٢٤٢	١٨	٢٦٠	١٥	٢	١٧	١٤٠	٧	١٥٧
بوتان	٥		٥						
البوسنة والمهرسك	١	١	٢						
بوركينافاسو	١ ٦٥٠	٥٤	١ ٧٠٤	١٢	٩	٢١	١٣١	٩	١٦١
بوروندي	١	١	٢						
كمبوديا	٢٦٥	٢٧	٢٩٢						
الكاميرون	٢	١	٣	١٢	٤	١٦	١٢	٤	١٦
كندا	١٢	١٣	٢٥	٨	٤	١٢	٨	٤	١٢
تشاد	١ ٣٩٧	٢٦	١ ٤٢٣	١٧	١	١٨	١٧	١	١٨
الصين	٤٠٦	١٥	٤٢١						
كوت ديفوار	١٥٨	٣	١٦١	١٦	١٣	٢٩	١٦	٥	٢١
تشيكيا	٤	٣	٧						
الدانمرك	٢	صفر	٢						
مصر	١٠٨٢	١	١٠٨٣	صفر	صفر	صفر	١٣٧		١٣٧
السلفادور	١٩٤	١٧	٢١١						

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة					
	الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكّلة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
إستونيا	٣		٣						
إثيوبيا	١		١						
فنلندا	٤		٤	١	١	٢	١	١	٢
فرنسا	٢٥		٢٥	١٥		١٥	١٥		١٥
غامبيا	٢	١	٣						
ألمانيا	٣٥٠	٢٠	٣٧٠	٩	٢	١١	٩	٢	١١
غانا	١٣٦	٢٠	١٥٦						
غواتيمالا	٢		٢						
غينيا	٨٤٧	١٦	٨٦٣	٧	٩	١٦	٧	٩	١٦
إندونيسيا	٩		٩	٤	١	٥	٤	١	٥
إيطاليا	١	١	٢	٢		٢	٢		٢
الأردن	٦٦		٦٦	١١		١١	١١		١١
كينيا	١١	١	١٢						
لاتفيا	٨	١	٩						
ليبيريا	١٠٦	١٠	١١٦						
ليتوانيا	٣٥	٢	٣٧						
مدغشقر				٢		صفر	٢		٢
موريتانيا	٦		٦						
المكسيك	٢	١	٣						
نيجال	١٥٥	٢	١٥٧						
هولندا	١١		١١	٩	١	١٠	٩	١	١٠
النيجر	٨٥٢	١٢	٨٦٤	٣١	٩	٤٠	٣١	٩	٤٠
نيجيريا	٦٦	١٧	٨٣	٢	٥	٧	٩٨	٣٩	١٣٧
								٤٤	١٤٤

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة					
	الخبراء المؤهلون في بعثات، وضباط الأركان، والوحدات			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكّلة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
النرويج	٧٦	١٥	٩١	٢		٢	٢		٢
باكستان	١٤		١٤						
البرتغال	٢		٢	١		١	١		١
رومانيا	١٦	٢	١٨						
السنغال	١ ٢٤٥	٣١	١ ٢٧٦	٢٢	٦	٢٨	٢٨٤	٣١	٣١٥
سيراليون	١٧	٤	٢١						
إسبانيا	١		١	٢	صفر	٢	٢	صفر	٢
سري لانكا	٢٠٣		٢٠٣						
السويد	٢٠٦	٣٤	٢٤٠	٣	٢	٥	٣	٢	٥
سويسرا	٦		٦	٢		٢	٢		٢
توغو	٩٠٧	٣٠	٩٣٧	١٦	١	١٧	٢٥٧	٢٠	٢٧٧
تونس	٧٩	٣	٨٢	٣٥	١	٣٦	٣٥	١	٣٦
تركيا				٢		٢	٢		٢
أوكرانيا	٦	١	٧						
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢		٢						
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٢	٩						
المجموع	١٢ ٢١٩	٤٢٨	١٢ ٦٤٧	٢٥٧	٧١	٣٢٨	١ ٢٧٧	١٤٨	١ ٤٢٥
									٢١٩
									١ ٧٥٣

